الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية

ملخص المحاضرات 5، 6، 7، 8

لمقياس: مدخل إلى الاقتصاد

مستوى أولى جذع مشترك –ل.م.د– / السداسي 2

2020/2019

5– المشكلة الاقتصادية

6– الإنتاج

7– التبادل

8– التوزيع

ملخص المحاضرة 5: المشكلة الاقتصادية

العناصر الأساسية:

* توطئة
* مضمون المشكلة الاقتصادية
* خصائص المشكلة الاقتصادية
* أركان المشكلة الاقتصادية
* أسباب المشكلة الاقتصادية
* علاج المشكلة الاقتصادية (من منظور الاقتصاد الرأسمالي، الاشتراكي، ثم الإسلامي)
* مراجع المحاضرة

1- توطئة:

تُعتبر المشكلة الاقتصادية محور علم الاقتصاد؛ إذ أنها تكمن في محدوديةِ الموارد الاقتصادية من جهة و تعددِ الحاجات الإنسانية و تزايدِها بشكل دائم و مستمر من جهة أخرى، و قد حاول العقلاء والمفكرون -على مر الفترات التاريخية التي عاشها الإنسان- إيجاد التوازن بين الجهتين.

2- مضمون المشكلة:

يُستخلص من التوطئة سابقة الذكر أن الموارد قليلة و ضئيلة و أن الحاجات كثيرة و كبيرة.

3- خصائص المشكلة الاقتصادية:

تتميز المشكلة الاقتصادية بجملة من الخصائص، منها:

* **العمومية:** و هذا يعني أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة عامة زمانا و مكانا؛ تضرب بجذورها في القديم و تمتد لتشمل كل الآفاق، أي لا ينفرد بها مكان دون آخر و لا يختص بها زمان دون آخر.
* **الديمومة:** و هذا يعني أن المشكلة الاقتصادية دائمة و أبدية، باقية بقاء الإنسان على هذه الأرض وفي هذا الكون.
* **الندرة النسبية:** و هذا يعني أن الموارد و المصادر الطبيعية و البشرية التي يسرها الله تعالى و التي هي محدودة لها استخدامات متعددة، و يحتاج استعمالها إلى الاختيار بينها بغية الوفاء بمختلف الحاجات.

4- أركان المشكلة الاقتصادية:

ترتكز المشكلة الاقتصادية حول عناصر أساسية هي أركانها، و قد تختلف مضامينها تبعا لاختلاف مبادئ النظام الاقتصادي المعمول به، و لكن أغلب الخبراء الاقتصاديين يوردونها في التساؤلات الآتية:

- ✓ **ماذا ننتج** ؟ و المقصود بهذا السؤال هو التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع و الخدمات التي يراد إنتاجها، و ذلك كما و كيفا، و تبرز أهمية هذا الركن حين يُعلم أن المجتمع لا يمكنه الوفاء بكل الرغبات لكل الأفراد، و من ثم وجب اعتبارُ ترتيبِ سُلم التفضيل الجماعي.
- ✓ **كيف ننتج** ؟ و المقصود بهذا السؤال هو التعرف على طريقة تحويل الرغبات و ترجمتها إلى سلع وخدمات تُشبع تلك الرغبات و تلبي الحاجات، مما يستدعي حصرَ الموارد المتاحة و تخصيصَها على الاستخدامات المختلفة، أي تنظيمَ عملية الإنتاج، لأجل الوصول إلى أقصى استغلال مع أحسن استثمار.
- ✓ **لمن ننتج** ؟ و المقصود بهذا السؤال هو التعرف على الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على الأفراد و تحديد المنتفعين من هذا الإنتاج، و هذا يتطلب البحثَ بغية التوصل إلى طريقة تضمن التوزيع على مختلف الأفراد بصورة عادلة.

5- أسباب المشكلة الاقتصادية:

من تعريف مضمون المشكلة الاقتصادية، يمكن استنتاج أسبابها و دواعيها، و التي هي:

- ➢ **ندرة الموارد**: أي قلةَ الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته و محدوديتَها، الأمرُ الذي يفرض عليه الاختيار بين تلك الرغبات و التضحية ببعض الرغبات؛ إذ لا تكفيه تلك الوسائل لتلبية كل حاجاته.
- ➢ **تعدد الحاجات**: الحاجة في المصطلح الاقتصادي هي حالة نفسية تعكس الرغبة الملحة لدى الفرد للحصول على سلع أو خدمات، و الحاجات متعددة و متجددة.

6- علاج المشكلة الاقتصادية:

بحسب ما تقدم فإن المشكلة الاقتصادية منبثقة عن دعوى "تعدد الحاجات مع ندرة الموارد"، أو ما قد يعبر عنه بِ "مشكلة الفقر" التي تكون بسبب زيادة الحاجات و قلة الموارد.

إذا استقصينا مبادئ **الاقتصاد الرأسمالي** فإن هذا النظام يُرجع المشكلة الاقتصادية إلى الفقراء؛ إما بسبب عجزهم و خمولهم، أو بسبب نصيبهم الضئيل من الموارد و شُح الطبيعة عليهم، أي أن مشكلة الفقر

إنما تكون بسبب قلة الإنتاج، مما يَفرض –وفق هذا النظام– إباحة الحرية المطلقة لكل الأفراد كي يكسبوا وينتجوا بدون قيد أو شرط في ذلك، و أما من بقي خاملا و رضي بقسمته فهو نصيبه.

و إذا تتبعنا مبادئ **الاقتصاد الاشتراكي** فإن هذا النظام يُرجع المشكلة الاقتصادية إلى الأغنياء؛ من حيث انفرادُهم و استئثارُهم بثروات المجتمع دون الأغلبية التي تكدح، مما ينجم عنه قطيعة بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع و يترتب عليه صراع بين طبقات المجتمع، أي أن مشكلة الفقر إنما تكون بسبب سوء التوزيع، مما يَفرض –وفق هذا النظام– إلغاءَ الملكية الخاصة و القضاءَ على البورجوازيين.

فإذا استقرينا شريعة الإسلام فإن المشكلة الاقتصادية لا تعود إلى الفقراء و ندرة الموارد؛ طبيعية أو بشرية، كما ادعى مفكرو النظام الرأسمالي، و لا تعود إلى الأغنياء و الهوة بين الإنتاج و التوزيع، كما ادعى مفكرو النظام الاشتراكي، بل إن مرد هذه المشكلة إلى أمور، منها:

1 – انعدامُ الاستغلال الأمثل و الكافي للموارد الطبيعية؛ فإن الله تعالى يقول:﴿ **وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا** ﴾(النحل:18)، فدعوى ندرة الموارد باطلة بصريح هذه الكريمة.

2 – انفرادُ الأغنياء و استحواذُهم و استئثارُهم، و كذا سوءُ التوزيع؛ يقول تعالى:﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾(يس:47)، فإن هذه الآية الكريمة تدل على أنه ليس ذاتُ الملكية الخاصة هي السبب في المشكلة الاقتصادية؛ بل الأَثَرَةُ و سوءُ التوزيع، و من الحِكم المأثورة "ما جاع فقير إلا بما شبع غني ".

و بالتالي فالمشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي مردها إلى الإنسان الذي أفسد نظامه الاقتصادي؛ سواء كان السببُ ضعفَ الإنتاج أو سوءَ التوزيع، و لذا دعا الإسلام في آياته و أحاديثه الاقتصادية إلى ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع؛ ذلك أن الوفرةَ مع سوء التوزيع مَدعاةٌ للاحتكار و الاستغلال، و الضآلةَ مع عدالة التوزيع مَدعاةٌ لِفقر و بؤس مُوَزَّعَيْن بين الأفراد، و كِلا الأمرين مرفوض في النظام الاقتصادي الإسلامي.

إذًا؛ منشأ المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الفقر من منظور شريعة الإسلام هو حين يتخلى الناس عن السير والتصرف في الموارد و الأرزاق وفق ما أَمر به خالقُ هذه الموارد و مالكُ هذه الأرزاق سبحانه، و الذي خلق و دبر وقال: ﴿**قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا**﴾(فصلت:10).

مراجع المحاضرة:

- مدخل لعلم الاقتصاد / د.سكينة بن حمود
- المدخل إلى علم الاقتصاد: مفاهيم – مصطلحات – أسئلة / د. علي خالفي
- مبادئ الاقتصاد / أ.د. المشهداني خالد
- الإسلام و التوازن الاقتصادي بين الأفراد و الدول / أ.د.محمد شوقي الفنجري
- المشكلة الاقتصادية و علاجها من المنظور الإسلامي / أ.د. محمد عبد الله

ملخص المحاضرة 6: الإنتاج

العناصر الأساسية:

* توطئة
* مفهوم الإنتاج
* أهمية الإنتاج
* عوامل الإنتاج
* الإنتاج من منظور الإسلام
* مراجع المحاضرة

1- توطئة:

ينصب الاقتصاد على ممارسة أنشطة الاقتصادية، و هي الجهود يقوم بها الإنسان و يبذلها بغية إشباع حاجاته أو للحصول على الأموال و السلع و الخدمات، و قد تُعبر هذه الأنشطة الاقتصادية عن الأفعال التي يأخذها الفرد في المجال الاقتصادي فيما يرتبط بِ **الإنتاج** و **التبادل** و **التوزيع** و**الاستهلاك**:

2- مفهوم الإنتاج:

يُقصد بالإنتاج في العرف الاقتصادي كلُّ ما يؤدي إلى إيجاد المنفعة أو إلى زيادتها في صورة سلع أو خدمات، فمثلا تحويلُ المواد الخام إلى سلع مصنوعة يُعد نشاطا منتجا، و كذا نقلُ سلع من مناطق توافرها إلى مناطق يندر وجودُها فيها هو أيضا نشاط منتج، و تخزينُ محصول من وقت الحصاد إلى حين الحاجة إليه هو الآخر نشاط منتج، و منه يتضح أن مصطلح الإنتاج هو خلق المنافع أيا كان نوعها أو مصدرها، والمنافع هي تلك الخصائص الكامنة في السلع و الخدمات و التي تمنح الإنسان الشعور بالرضا.

3- أهمية الإنتاج:

للإنتاج أهمية بالغة تتمثل أساسا في خلق المنافع الاقتصادية و تحقيقها لأفراد المجتمع، و يمكن أن تظهر هذه الأهمية فيما يلي:

* المنفعة التحويلية: عن طريق تحويل جوهر المادة إلى مادة نفعية تكون سلعة أو خدمة.
* المنفعة المكانية: عن طريق نقل السلع و الخدمات من مكانها إلى أماكنَ أكثرَ حاجة إليها.
* المنفعة الزمنية: عن طريق التخزين للسلع و الخدمات و اختيار وقت الحاجة إليها.
* المنفعة الكلية: عن طريق نقل ملكية السلع أو الخدمات -أحيانا- من شخص إلى آخر.

4- عوامل الإنتاج:

إنتاج السلع و الخدمات يتطلب تضافر عوامل محددة حتى يكون وفق صورته النهائية المحقِّقة للمنفعة المعينة، فالعوامل هي كل ما يساهم في العملية الإنتاجية، و هي:

* **الأرض**: لا يقتصر مفهوم الأرض في الاصطلاح الاقتصادي على الرقعة اليابسة من الكرة الأرضية أو على سطح التربة؛ بل هو يشمل كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، و يدخل في هذا المفهوم المعادن التي هي في باطن الأرض و الغابات و الموارد المائية و الثروات الطبيعية.
* **العمل**: إذا كان العمل الإنساني يمثل الجهد البشري عضليا كان أو ذهنيا؛ فإن العمل في الإطار الاقتصادي هو تلك المجهودات الإنسانية الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات.
* **رأس المال**: رأس المال في العرف الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني، فهو الثروة التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات، ويأخذ أشكالا متعددة؛ عقارات أو مواد أولية أو مواد نصف مصنعة ... .
* **التنظيم**: هو تلك القوى الفعالة في العملية الإنتاجية من حيث التأليف بين العناصر الإنتاجية وفق علاقة معينة، فالمنظم هو الذي يحدد نسب مزج عوامل الإنتاج سابقة الذكر.

5- الإنتاج من منظور الإسلام:

لا ريب أن شريعة الإسلام تأمر بالنشاط النافع للإنسان، و تصفه بأنه حلال، و ترفض النشاط الضار، و تصفه بأنه حرام، و على ضوء هذه التفرقة يكون الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية؛ السلعية و الزراعية و الصناعية و الخدمية؛ فالإنتاج ينقسم إلى مباح و غير مباح، ثم إن الإسلام ينظر إلى هذا النشاط نظرة الأمر الواجب الذي لا يكتمل الواجب الديني بدونه.

كما يُضفي الإسلام على العملية الإنتاجية قيما جمالية سواء تَوَلَّد عنها سِلع أو خدمات، وتتجلى هذه القيم في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأن رد الأفضلية بين الأنشطة و الممارسات هو بمقدار النفع العام الحاصل من النشاط الاقتصادي.

و تَقْضي الشريعة الإسلامية بأن تُوَجه الموارِدُ و تتركز في إنتاج كل ما يُشبع الحاجات الأساسية للإنسان؛ لأجل أن تَعْظم مقدرةُ الموارد على تحسين المعيشة و تَظل تطلعاتُ الإنسان منضبطةً في إطار الحلال و الحرام، و بالتالي فالإنتاج في الإسلام يخضع لمبدأ نفعِه الاجتماعي و ليس لمقدار النفع الذي يعود على المنتج وحده.

مراجع المحاضرة:

- مقدمة في الاقتصاد الجزئي/ د.سعيد عامر
- مبادئ الاقتصاد السياسي / د. دويدار محمد
- أصول الاقتصاد الإسلامي / أ.د. رفيق المصري
- مبادئ الاقتصاد الإسلامي/ أ.د. اللحياني سعد
- مدخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية / أ.د.خلاف عبد الجابر

ملخص المحاضرة 7: التبادل

العناصر الأساسية:

* توطئة
* مفهوم التبادل
* أهمية التبادل
* مكونات التبادل
* مراجع المحاضرة

1- توطئة:

إذا كان الإنتاج نشاطا اقتصاديا من الأهمية بمكان في حياة المجتمعات و استقرار الدولة فإن الانتفاع بمخرجاته إنما يتم عبر "المبادلة" أو "التبادل"، و هو الآخر نشاط اقتصادي له دوره و وظيفته.

2- مفهوم التبادل:

مصطلح التبادل يعبر عن المبادلات الاقتصادية بين الأموال، أو بين الأموال و المنافع، و المبادلات قد تكون مقايضةً، عندما يكون البدلان من العروض، و قد تكون مبادلات نقديةً، إذا كان أحد البدلين أو كل منهما من النقود.

3- أهمية التبادل:

لا ريب أن إباحة المبادلات و المبايعات و المؤاجرات و سائر المعاوضات منوطة بنفع الناس، و لولا جوازها لدخل الهلاك عليهم و لتعطلت الأعمال و الصنائع و التجارات و لاضطر كل فرد واحد أن يقوم بجميع الأعمال بنفسه، و في هذا ضيق و مشقة و عسر.

4- مكونات التبادل:

يتأسس التبادل في الاصطلاح الاقتصادي على جملة من المفردات و المكونات، هي:

* **السوق**: السوق هو مكان إجراء التبادل و التبايع، و قد دعا الإسلام رواد السوق إلى أن يتعلموا آدابه و أحكامه قبل الشروع في العمل فيه، و في هذا أقوال مأثورة عن الصحابة و التابعين –رضي الله عنهم–، و النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على أساس حرية السوق و المنافسة التامة التي

تُحدث التوازن بين سعر السلع و الخدمات و تكاليفها الحدية، كما أن حرية السوق مبنية على مراعاة جملة من القواعد الشرعية الإسلامية؛ النهي عن الربا و عن الاحتكار و عن المبادلات المحرمة، رفض التسعير، التحلي بالصدق و الأمانة و الوفاء.

* **الثمن**: يطلق على النقد، و على ما يأخذه البائع من المشتري في مقابل المبيع، و الأصل في الثمن ما يتراضى عليه المتبايعان، أما "ثمن المثل" فهو ثمن مثل السلعة أو الخدمة في السوق، و يحدده أهل الخبرة بحسب متوسط ثمن السوق، و مما يشرعه النظام الاقتصادي الإسلامي في هذا الباب أن للزمن قيمة مالية في المبادلات، و لذلك أجازوا أن يُزاد في البدل المؤجل لأجل الأجل، بينما منعوا الزيادة في القرض للأجل؛ لأنه عقد إرفاق، كما أن هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تحدد الأثمان تخضع للعلاقة الثنائية بين المنتج و المستهلك.
* **القيمة**: مصطلح "القيمة" في أدبيات الاقتصاد عبارة عن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من شيء ما (سلعة أو خدمة) عند استبدالها بوحدة من وحدات الشيء الأصلي، فإذا اعتُبرت النقود وسيطا للتبادل فإن قيمة شيء ما هي ثمنه، و لكن فقهاءنا يميزون بين القيمة و الثمن؛ فيقولون بأن القيمة يراد بها أحد معنيين؛ ما قام بالشيء من تكلفة، و القيمة المتوسطة للشيء في السوق.
* **الطلب**: الطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة الشرائية، و الكمية المطلوبة من السلع و الخدمات هي التي يكون المستهلك راغبا فيها و قادرا على شرائها في آن واحد، و نظرية الطلب في العرف الاقتصادي تحاول التعرف على العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما أو خدمة ما، و من هذه العوامل "دخل المستهلك" و "سعر السلعة أو الخدمة محل الطلب" و "الذوق".
* **العرض**: ما يُعرض من السلع و الخدمات هو تلك الكمية التي يكون البائع مستعدا لبيعها عند مستوى معين من الأسعار و في فترة زمنية، و بالتالي هناك فرق بين الكمية المنتجة و الكمية المعروضة، أو بين المنتج و العارض، و من محددات العرض "الثمن" و "أسعر السلع أو الخدمات الأخرى" و "تكلفة الإنتاج" و "هدف المنشأة أو المشروع" (أو الربح المتوقع).

مراجع المحاضرة:

- نحو النظرية الاقتصادية/ د. عفر عبد المنعم
- أصول الاقتصاد الإسلامي / أ.د. رفيق المصري
- مبادئ الاقتصاد الإسلامي/ أ.د. اللحياني سعد

ملخص المحاضرة 8: التوزيع

العناصر الأساسية:

* توطئة
* مفهوم التوزيع
* أبعاد إشكالية التوزيع
* أنواع التوزيع
* التوزيع من منظور الإسلام
* مراجع المحاضرة

1- توطئة:

مما ورد في "مقدمة ابن خلدون": «... و دع عنك شَرَه نفسك، و لتكن ذخائرك و كنوزك التي تدخر و تكنز البر و التقوى و المعدلة و استصلاح الرعية و عمارة بلادهم و التفقد لأمورهم و الحفظ لدهمائهم و الإغاثة لملهوفهم، واعلم أن الأموال إذا كثرت و ذخرت في الخزائن لا تثمر، و إذا كانت في إصلاح الرعية و إعطاء حقوقهم و كف المؤنة عنهم نمت و ربت ...».

2- مفهوم التوزيع:

مما يعنيه مصطلح التوزيع في الاقتصاد "تقسيمُ الناتج الكلي بين أفراد المجتمع و قطاعاته"، فهو الطريقة التي يتم وفقها تقسيم الثروة و الدخل القومِيَين بين أفراد المجتمع و فئاته تبعًا للنظام الاقتصادي المعمول به في الدولة و في ظل القيم و التطلعات الحضارية لها.

3- أبعاد إشكالية التوزيع:

تتعلق مشكلة التوزيع في صعوبة تحديد الطريقة المثلى لتقسيم الثروة و الدخل على الأفراد نظرا للأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية و السياسية المتداخلة، و من الأبعاد المعتمدة في كل طريقة:

* **المساواة في توزيع الثروة و الدخل**: و ذلك بإحلال المساواة و القضاء على مظاهر التفاوت في التوزيع، و هو ما تقتضيه العدالة الاجتماعية.
* **التفاوت في توزيع الثروة و الدخل**: و ذلك بإقرار الاختلاف في التوزيع، على التمايز بين الأفراد في المواهب والثروة ، و هو ما تقتضيه الكفاءة الإنتاجية.

4- أنواع التوزيع:

قسم أهل الاقتصاد "التوزيع" إلى نوعين:

* **التوزيع الوظيفي**: و يقصد به توزيع عوائدِ عواملِ الإنتاج، أي توزيعَ الدخل على "الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم" حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية، و هذا النوع يقتضي تقسيم الدخل القومي على الأفراد الذين ساهموا في هذه العملية الإنتاجية تبعا لمقدار ما يملكه كل فرد و تبعا لأهمية مساهمته.
* **التوزيع الشخصي**: و بهذا الاعتبار يتم ترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا تبعا لدخولهم، و كذا تقسيم المجتمع إلى مجموعات متميزة حسب الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي التي تستلمها كل مجموعة، و منه فيكون التوزيع بعيدا عن النظر في المساهمة في العملية الإنتاجية.

5- التوزيع من منظور الإسلام:

للتوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من المعايير، منها "العدل" و "الإحسان"، و قد يؤخذ أحيانا بمعيار "القرعة"، و يمكن القول بأنه يستند إلى مبدأ مفاده أن "لكلٍّ حسب منفعته و حاجته"، و يتنوع التوزيع من منظور الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة أنواع:

* **توزيع الأرض و الثروات الطبيعية**: و قد تحدثت عنه كتب الأموال و الأحكام السلطانية (و ما عرض في أبواب فقه الجهاد)، نحو تقسيم الأراضي الموات و الأراضي العامرة و الأراضي المفتوحة عنوة و ...، و تقسيم الغنائم و المياه و المعادن و الكلأ.
* **توزيع الدخول على عناصر الإنتاج**: أو التوزيع الوظيفي المذكور سابقا، و هو يتناول "ريع الأرض" و "أجر العمل" و "عائد رأس المال" و "الربح" و "الخسارة"
* **إعادة التوزيع**: أو التوزيع الشخصي المذكور سابقا، و يشمل "إعادة التوزيع الإجبارية" [النفقات الواجبة و الزكاة بأنواعهما و الكفارات ...]، و "إعادة التوزيع الاختيارية" [الأوقاف و صدقات التطوع و الوصايا و الهبات ....].

مراجع المحاضرة:

- منهجية دالة التوزيع/ د. بن جليلي رياض
- نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي / د. الدباغ أيمن
- أصول الاقتصاد الإسلامي/ أ.د. رفيق المصري